المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 21 آيار 2026
No.21 May 2026

العامل الاقتصادي ودوره في التنافس الدولي على القارة الافريقية 1991-2013 .

احمد رحيم فرهود العكيلي
جامعة القادسية – كلية الصيدلة
ahmed raheem@qu.edu.iq

الملخص :
تعد قضية التنافس الدولي في القارة الإفريقية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام واسع من قبل العديد من الباحثين ومراكز الأبحاث الدولية ، وذلك بسبب ما تملكه القارة من مقومات طبيعية تؤهلها لتصبح ساحة للتنافس الدولي بين القوى الكبرى ، متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي ، وبخاصة فرنسا ، بالإضافة إلى ذلك برزت القوى الآسيوية ، مثل الصين ، كفاعل رئيسي يسعى إلى توجيه سياسته الخارجية تجاه القارة الإفريقية ، والتي سعت فيها لتحقيق هدفين رئيسيين : الأول يتمثل في الحصول على مصادر الطاقة الأفريقية وخصوصاً النفط والثاني يتمثل في استغلال النزاعات الداخلية في القارة لترويج اسلحتها ، خاصة وان إفريقيا بطبيعة بنيتها الاجتماعية وتركيبتها السياسية ، تعد من المناطق الأكثر تأثراً بتبعات التنافس الدولي ، مما أدى إلى زيادة حدة النزعات الداخلية والحروب الأهلية التي استنزفت موارد القارة ، وأثرت بشكل كبير في زيادة حدة التنافس الدولي عليها . اكتسبت القارة الإفريقية أهمية بالغة في التوجيهات الدولية بعد الحرب الباردة ، وذلك نظراً لخصائصها الجغرافية المتنوعة ، المتمثلة في موقعها الاستراتيجي الذي يطل على المنافذ البحرية من جميع اتجاهاتها الأربعة ، مما جعلها محط اهتمام دولي واسع ، بالإضافة إلى ذلك الخصائص البشرية للقارة الإفريقية تضفي أهمية إضافية لها ، كما انها تعد سوقاً واسعة لتصريف المنتجات الصناعية للقوى الكبرى ، فالقارة تمثل سوقاً استهلاكية تضم أكثر من مليار نسمة ، فضلاً عن غناها بالثروات الطبيعية والمدنية الهائلة ما يجعلها إحدى أهم المناطق الحيوية بالنسبة للقوى الدولية ، التي استخدمت أدوات وآليات سياسية واقتصادية وأمنية متنوعة لتعزيز نفوذها في مختلف دول القارة تمثلت بالزيادة المتكررة لمسؤولي تلك الدول ، والسعي لحل النزعات الداخلية ، التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه القارة الإفريقية . من هنا جاء اختيار موضوع البحث الاقتصاد ودوره في التنافس الدولي على القارة الافريقية 1991- 2013 بعد ادراكها الاهمية الاقتصادية التي تمتاز بها ، مما جعلها تدخل في دائرة التنافس الدولي لاستحواذ النفوذ والهيمنة العالمية . والبحث الذي انبرى لدراسة الاقتصاد ودوره في التنافس الدولي على القارة الإفريقية ، أثره العلمي مستنداً في خطواته لدراسة الحقائق التي جسدها الاقتصاد في هذا التنافس بين الدول العالمية للسيطرة على القارة الافريقية ، لما تشكله هذه القارة من ثروة كبيرة وموقع جغرافي متميز.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد – التنافس – القارة الإفريقية .

The International Federation in International Competition on the Arabian Gulf 1991-2013.

Ahmed Rahim Farhoud Al-Ukaili
Al-Qadisiyah University - College of Pharmacy
ahmed raheem@qu.edu.iq

Summary :
The issue of international competition in the African continent during the post-Cold War period is one of the most prominent issues that has received widespread attention from many researchers and international research centers, due to the natural resources that qualify the continent to become an arena for international competition between major powers, represented by the United States of America and the countries of the European Union, especially France. In addition, Asian

powers, such as China, have emerged as a major player seeking to direct its foreign policy towards the African continent. In which it sought to achieve two main goals: the first is to obtain African energy resources, especially oil, and the second is to exploit internal conflicts in the continent to promote its weapons, especially since Africa, by the nature of its social structure and political composition, is one of the regions most affected by the consequences of international competition, which led to an increase in the severity of internal conflicts and civil wars that drained the continent's resources and greatly affected the increase in the severity of international competition over it. The African continent gained significant importance in international affairs after the Cold War, due to its diverse geographical characteristics. Its strategic location, overlooking maritime routes from all four directions, made it a focus of extensive international attention. Furthermore, the human characteristics of the African continent add to its importance. It also represents a vast market for the industrial products of major powers, with a consumer market of over a billion people. In addition, its wealth of natural and human resources makes it one of the most vital regions for international powers, which have employed various political, economic, and security tools and mechanisms to enhance their influence in different countries of the continent, including the frequent visits of officials from those countries. The pursuit of solutions to internal conflicts, which are among the greatest challenges facing the African continent, is crucial. Hence the choice of the economics and its role in international competition over the African continent from 1991 to 2013 as the research topic, following the recognition of Africa's significant economic importance, which has drawn it into the arena of international competition for influence and global dominance. The selected timeframe is highly significant, most notably as it represents the post-Cold War era, beginning at the end of the 20th century, during which the African continent occupied a prominent position in the strategies of global powers. The research, which focused on studying the economy and its role in international competition for influence in Africa, has a significant scientific impact. Its methodology relies on examining the realities of economics within this competition among global powers to control the African continent, given its vast resources and strategic geographical location.

Keywords: Economy – Competition – Africa

المقدمة :

يعد الاقتصاد عجلة التاريخ، وعبارات اخرى كلها تؤكد بأن الاقتصاد بفعالياته المعروفة مجتمعة تؤثر في كل عمليات المجتمع الأخرى وبعبارة أدق إذا كانت الفعاليات الإنسانية تنقسم إلى الفعاليات الاقتصادية والسياسية في ضوء ذلك تصبح الفعاليات الاقتصادية هي الأهم وبدورها تدفع بالفعاليات الأخرى وحسب الاتجاه التي تنوي السير به ، فإذا كانت الفعاليات الاقتصادية سلبية ستؤثر بذات الاتجاه على الفعاليات

الاجتماعية بكل مفاصلها ونفس التأثير سيكون على الفعالية السياسية من هنا تأتي أهمية موضوع البحث المعنون العامل الاقتصاد ودوره في التنافس الدولي على القارة الإفريقية 1991- 2013.

تم اختيار المدة الزمنية وفق معايير محددة منها المعيار الاقتصادي ، إذا تعتبر القارة واحدة من أغنى القارات في العالم ، حيث تحتوي على أكثر من 10% من المخزون العالمي لنفط الذي يعتبر عنصراً محورياً في الاقتصاد العالمي . بالإضافة إلى ذلك تمتلك القارة كميات هائلة من الغاز الطبيعي والذهب واليورانيوم والمعادن المتنوعة ذات الأهمية الاقتصادية . كما تزخر إفريقيا بموارد مائية وثروات زراعية متنوعة . ناهيك عن ثقلها السياسي في المنظمات الدولية ، إذا تتكون من 54 دولة مستقلة ، مما يجعلها أكبر كتلة تصويتية على مستوى العالم . ومن جهة أخرى تتفاوت اهمية القارة بحسب رهانات العلاقات الدولية وطبيعة التوجهات العالمية .

أدت المتغيرات الدولية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى دفع العديد من القوى الدولية ، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية والصين نحو محاولة الاستفادة من ثروات القارة الإفريقية ، كما أسهمت الأزمات والصراعات الداخلية التي كانت ولا تزال تعاني منها القارة الافريقية في تمكين القوى الدولية من تحقيق أهدافها ، التي تتمحور بشكل رئيسي حول الجانب الاقتصادي والذي يتعلق بالدرجة الاولى في الهيمنة على مصادر الطاقة الإفريقية ، من خلال استغلال هذه الصراعات ، فرضت القوى الدولية وجودها العسكري المباشر وأنشأت اتفاقيات وقواعد عسكرية في مختلف دول القارة وخصوصاً في الدول الغنية بالنفط ، كما أتاحت هذه الصراعات للقوى الدولية ترويج أسلحتها وتصريفها في أسواق القارة ، مما أسهم في تحويل أسواقها إلى أسوق مكتظة بالأسلحة الأوربية والأسيوية .

فضلاً عن ذلك ، أدت عوامل عدة دوراً في جعل القارة الإفريقية محط اهتمام القوى الدولية بعد الحرب الباردة ، ومن ابرزها توفر الموارد الطبيعية وبشكل خاص النفط ، الذي أصبح الدافع الرئيسي وراء التحركات الدولية . وقد تداخلت فيه مصالح القوى العظمى مع مصالح القوى الصاعدة ، لتصبح معه القارة الإفريقية ساحة جديدة للتنافس الدولي مرة أخرى بعد الحرب الباردة .

تثير الاشكاليات الرئيسية للدراسة مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إلى البحث والتحليل . ومن بين هذه التساؤلات : هل أسهمت الاستثمارات الخارجية في تعزيز الحضور الدولي وتنمية دول القارة الإفريقية ام أدت إلى تصاعد النزعات والمشكلات الداخلية فيها ؟ هل استفادت دول القارة الافريقية من التنافس بين القوى الدولية على مواردها ، أم أن هذا التنافس انعكس سلباً على دول القارة ؟ ، وقد اقتصرت هذه الدراسة على أبرز القوى الفاعلة وذات النفوذ في إفريقيا وهي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وروسيا . كما توجد قوى دولية واقليمية أخرى تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها في القارة الإفريقية مثل الهند وكوريا الجنوبية والكيان الصهيوني والسعودية وايران .

كان الهدف من هذه الدراسة ، ايضاح الاهمية الاستراتيجية الاقتصادية للقارة الافريقية في ميزان المنافسات الدولية . بالإضافة إلى ذلك دراسة العوامل التي دفعت القوى الدولية المتنافسة إلى توجيه اهتمامها نحو القارة الافريقية . صياغة رؤية استشرافية للحد من تأثير التنافس الدولي على القارة ، والاستفادة من ثرواتها .

اما المنهج المتبع في هذا البحث فقد كان المنهج التاريخي الذي يقوم على دراسة الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية للقارة الافريقية ، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على ابرز قضايا التنافس الدولي في القارة الافريقية .

توزع البحث على مقدمة وثلاثة محاور حمل المحور الأول عنوان : **التنافس التجارية الدولي على القارة الإفريقية 1991-2013**، وحمل المحور الثاني عنوان : **التنافس الدولي على الاستثمارات والأسواق في القارة الافريقية 1991-2013** ، أما المحور الثالث حمل عنوان : **المساعدات والقروض والتنافس الدولي في مجال الهيمنة وبسط النفوذ على القارة الإفريقية 1991-2013** .

اعتمد البحث على مصادر متعددة منها الكتب العربية والمعربة التي لها اهمية كبيرة لما تحمله من المادة العلمية التي أغنت الدراسة بالمعلومات القيمة ، وهناك بعض المصادر التي لها اهمية بمستوى الوثيقة مثل الكتب الاجنبية ، بالإضافة إلى اعتمد الباحث على مجموعة من الرسائل والاطاريح الاكاديمية المتوفرة في المكتبات الجامعية ، وقد وجاءت الخاتمة التي تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث .

المحور الاول : **التنافس التجارية الدولي على القارة الإفريقية 1991-2013 .**

تجاوزت المنافسة الدولية في القارة الإفريقية حدود السيطرة على موارد الطاقة ، إذ امتدت لتشمل مجالي التجارة والاستثمار . وذلك لما تمثله القارة الإفريقية من سوق لترويج المنتجات الصناعية ولما تشكله من منطقة جذب للاستثمارات الخارجية ، خصوصاً في مشاريع الطاقة والبنى التحتية تتجلى هذه المنافسة بين القوى الكبرى ، من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا ، من خلال المشاريع الاقتصادية التي تقدمها كل دولة لتعزيز وتعميق وجودها في المنطقة [1] .

تميزت المرحلة الثانية من العلاقات بين أوربا وأفريقيا ، التي تلت فترة ما بعد الحرب الباردة ، بتعزيز التعاون في مجالات متعددة ، لاسيما في المجال الاقتصادي . إذ قام الاتحاد الأوربي بتجديد وتوسيع اتفاقية لومي [2]، في اطار تطوير الشراكة مع الدول الإفريقية ، قامت فرنسا بإطلاق مبادرات اقتصادية عدة ضمن إطار الاتحاد الأوربي ، إذ صاغت اتفاقية جديدة هي اتفاقية كوتونو [3] ، عام 2000 التي مكنت الاتحاد الأوربي من تقديم الدعم وتعزيز التبادل التجاري مع 48 دولة إفريقية، والاتحاد الاوربي ككتلة دولية يعد الشريك التجاري الأبرز للقارة الإفريقية ، ويفوق حجم تجارته مع افريقيا حجم تجارة كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في آن واحد . وبحسب المفوضية الأوربية ، شكل النفط والغاز نحو 63.8% من إجمالي الصادرات الإفريقية إلى أوربا عام 2013 [4] .

من جهة أخرى ، يعد إصدار قانون النمو والفرص المعروف بأغوا[5]، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية منافساً لاتفاقية لومى الأوربية ، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية عبره إلى توسع نفوذها وجذب الدول الإفريقية والسعي لإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر ، والسماح بدخول المزيد من المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الامريكية دون قيود جمركية . ما كان له دور في زيادة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الإفريقية من 1% إلى أكثر من 28% وفق احصائيات عام 2008 [6] .

وتجدر الاشارة إلى أنه من بين مجموع المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وافريقيا ، تحظى ثلاث دول على الحصة الأكبر منها ، وهم الشركاء الرئيسين للولايات المتحدة الأمريكية ، وهي على التوالي نيجيريا بنسبة 47% تليها انغولا بنسبة 19% ، ثم جنوب إفريقيا بنسبة 13% مما يشكل حوالي 80% من إجمالي المبادلات التجارية الأمريكية – الإفريقية في عام 2010 [7] .

على الرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية منع منافسة أي قوى أخرى في مجالات نفوذها ، والسعي إلى إدماج افريقيا في اقتصادها العالمي ، عبر تطبيق مفهوم الشراكة الأمريكية – الإفريقية والتي تقوم على انهاء مرحلة المساعدات المالية واحلال مرحلة التبادل التجاري محلها ، إلا أن هذه الاجراءات لم تمنع الصين من تدعيم حضورها الاقتصادي في القارة الإفريقية وهو المجال الذي ارتكزت عليه الصين في علاقتها مع دول القارة ، من خلال طرحها لمشروع منتدى التعاون الصيني – الإفريقي عام 2000 ، الذي يهدف إلى تعميق التفاهم وتعزيز الصداقة بين البلدين [8] ، من خلاله تمكنت الصين من تعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع بلدان إفريقية المختلفة ، وشهدت العلاقات التجارية بين الجانبين تطور كبيراً ، إذ تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين ، إذ استحوذت الصين على نحو نصف الاسواق الإفريقية ، منذ عام 2000 ، لتصبح الشريك التجاري الثاني للقارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا [9] . ونمت التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا بشكل ملحوظ بين عامي 2000 - 2013 ، إذ ارتفعت من 10.6 مليار دولار عام 2000 إلى 160 مليار دولار في عام 2011 ، لتصل إلى نحو 210 مليار دولار عام 2013 . وقد قدرت صادرات الصين إلى إفريقيا بأكثر من 100 مليار دولار ، مقابل صادرات إفريقية إلى الصين بلغت نحو 90 مليار دولار في الفترة نفسها [10] .

وعليه ، احتلت الصين المرتبة الأولى في حجم التبادل التجاري مع دول القارة الإفريقية ، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2009 كأكبر شريك تجاري لثلاث وثلاثين دولة إفريقية [11] ، بينما شكلت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع إفريقيا نسبة ضئيلة من إجمالي تجارتها العالمية ، والتي قدرت بنحو 115 مليار دولار وفقاً لإحصائيات عام 2011 [12] .

من خلال نشر ما يعرف بالورقة البيضاء للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الإفريقية عام 2010 تمكنت بكين من توسيع نشاطها التجاري وتعزيز علاقاتها التجارية من خلال توقيع اتفاقيات مع الاتحاد الإفريقي والمنظمات الاقتصادية مثل إكواس واياك [13]، وقد شملت هذه الاتفاقيات تعزيز التعاون وتشجيع تسهيل التجارة والاستثمار المباشر ومشاريع تطوير البنى التحتية العابرة للحدود [14] .

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تحت عنوان " نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متغير" ، ارتفعت التجارة الصينية مع منطقة جنوب الصحراء الإفريقية من مليار دولار إلى أكثر من 140 مليار دولار بين عامي 1992 – 2011 [15] ، إذ زادت صادرات أفريقيا جنوب الصحراء إلى الصين في عام 2005 لتصل إلى نحو 19 مليار دولار ، وتشكل هذه الصادرات 15% من إجمالي صادراتها ، بعد أن كانت لا تتجاوز 5 مليارات دولار عام 2000 ، وأغلبها مواد نفطية ، إذ حصلت الصين على ربع صادرات إفريقيا جنوب الصحراء من المواد الخام وسدس صادراتها من الوقود بينما بلغت وارداتها نحو 3.5 مليار دولار ومعظمها من المنتجات الصناعية . واجمالاً تعد الصين حالياً أكبر شريك تجاري آسيوي لدول لإفريقيا جنوب الصحراء وأهم سوق للنمو التجاري لها [16] .

والجدول التالي يبين أبرز الشركاء التجاريين للصين من القارة الإفريقية عام 2010 بحسب الصادرات والواردات [17] .

جدول رقم (1)

الدولة	نسبة الصادرات	الدولة	نسبة الواردات
جنوب افريقيا	20	أنغولا	23
مصر	12	جنوب إفريقيا	19
نيجيريا	10	السودان	13
الجزائر	7	جمهورية الكونغو	8
المغرب	6	غينيا الاستوائية	6

يتضح من الجدول اعلاه أن تأسيس منتدى التعاون الصيني – الإفريقي منذ عام 2000 ، فضلاً عن الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الصين مع الدول الإفريقية عام 2005 ، كانت من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تعزيز التجارة بين الطرفين . ولقد شملت هذه الجهود جميع الدول الإفريقية ، دون اقتصارها على منطقة معينة . من جهة أخرى قامت الصين بفتح أسواقها أمام الصادرات الإفريقية ، وعملت على تخفيف حجم الديون الإفريقية جزئياً ، بالإضافة إلى إلغاء الديون المستحقة على واحد وثلاثين دولة من الدول الأكثر فقراً والاكثر مديونية في القارة ، والتي قدرت بحوالي 10 مليار دولار أمريكي من عام 2000 – 2014 [18].

أما فيما يتعلق بمنطقة شرق إفريقيا ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أبرز الدول التي سعت إلى تعزيز وجودها في منطقة القرن الإفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة . ارتبط هذا التوجه بعدد من الاعتبارات الاقتصادية والامنية . إذ احتلت منطقة القرن الإفريقي موقعاً استراتيجياً بارزاً في السياسة الخارجية الأمريكية ، نظراً لأهميتها في التحكم في المنافذ البحرية الرئيسية ، بالإضافة إلى كونها سوقاً من خلال قانون " أغوا " المعلن عنه عام 2000 ، الذي شمل دول القرن الإفريقي ، مما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية زيادة صادراتها إلى هذه الدول [19] .

جدول يبين حجم الصادرات والواردات الأمريكية تجاه دول القرن الإفريقي لعام 2013 بالمليون دولار [20] .

جدول رقم (2)

الدولة	الصادرات	الواردات
اثيوبيا	454.8	41.2
كينيا	423.9	325.2
تنزانيا	192.6	24.2
بوروندي	82.4	5.2
السودان	68.4	3.1
جنوب السودان	-	-
اوغندا	65.2	25.9
جيبوتي	54.7	1
اريتيريا	54	0.5
راوندا	17.2	5.4
الصومال	9.1	-
المجموع	1322.3 مليار	432 مليار

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن حجم الصادرات الأمريكية إلى دول القرن الإفريقي يفوق ضعف حجم واردتها ، مما يعكس الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لفتح الأسواق الإفريقية أمام صادراتها وتحويلها إلى وجهة رئيسية لتوريد سلعها . في هذا السياق أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادرة التجارة مع إفريقيا خلال زيارة الرئيس الامريكي الأسبق باراك أوباما[21] ، إلى تنزانيا في عام 2013 ، إذ بدأت المبادرة بالتركيز على مجموعة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي . من خلال التركيز على نقل السلع عبر الحدود بصورة أسرع عن طريق موانئ دار السلام وموميباسا في كينيا . وهو ما يساهم في تقليص تكاليف النقل . وقد أسفرت هذه المبادرة عن زيادة الصادرات الأمريكية إلى المنطقة بنسبة 40% في العام نفسه[22].

وفي إطار المنافسة الدولية في مجالي التجارة والاستثمار ، استطاعت بكين توسيع علاقتها التجارية مع دول شرق إفريقيا ، لتصبح شريكاً تجارياً مهماً مع العديد من هذه الدول ، وخاصة السودان الذي يعد الشريك التجاري الأهم للصين منذ عام 1996 بفضل موارده النفطية ، إذ تجاوزت الاستثمارات الصينية في السودان 15 مليار دولار أمريكي شملت قطاع النفط والبنى التحتية . ونمت التجارة البينية بين البلدان من 890 مليون دولار أمريكي عام 2000 إلى 3.9 مليار دولار عام 2005 ، ويعزي هذا الارتفاع إلى استراتيجية الصين لتعزيز وجودها الاقتصادي وحماية مصالح شركاتها في ظل التهديدات المحتملة من مجلس الأمن الدولي المتعلقة بقضية دارفور[23] .

أما بالنسبة للواردات الصينية من السودان ، فقد بلغت ذروتها خلال المدة من 2001-2010 ، إذ تصدرت الصين الدول المستوردة للنفط السوداني . إلا في عام 2011 انخفضت صادرات السودان إلى الصين بنسبة 65,5% ، تلا ذلك تراجعاً آخر في الوارادات بنسبة 18.5% عام 2012 , مما أدى إلى تراجع موقع الصين إلى المرتبة الخامسة في قائمة الدول المستوردة للصادرات السودانية ، نتيجة لتوقف صادرات النفط الخام إلى الصين بعد انفصال جنوب السودان ، مع ذلك شهد عام 2013 تحولاً كبيراً في العلاقات التجارية الصينية – السودانية ، إذ زادت صادرات السودان إلى الصين بنسبة 56.7% وذلك بعد الاتفاق الذي تم بين دولتي السودان وجنوب السودان بشأن رسوم العبور التي تتلقاها دولة السودان كمقابل لنقل شحنات النفط بين السودان وجنوب السودان [24] .

أما منطقة غرب إفريقيا ، فقد حظيت باهتمام دولي ملحوظ ، ولاسيما من الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، إذ سعت كلا الدولتين إلى توسيع نطاق علاقتهما الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المباشرة منذ

عام 2002 أصبحت انغولا واحدة من أهم شركاء بكين التجاريين ، وذلك لما تمتلكه من ثروة نفطية هائلة وفرص واعدة للاستثمار ، إذ بلغ اجمالي التجارة الثنائية 1.876مليار دولار أمريكي عام 2000 لترتفع بشكل ملحوظ إلى 11 مليار دولار بحلول عام 2006 ، مما جعل أنغولا أكبر شريك تجاري للصين ومزود رئيسي للنفط [25] ، وفي مواجهة النفوذ الصيني أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تولي أنغولا اهتماماً خاصاً ، منذ عام 2008 في اطار قانون النمو والفرص لتصبح في مقدمة الدول المصدرة إلى الأسواق الأمريكية وتمثلت أغلب صادراتها من النفط التي بلغت قيمتها 22%[26] .

بالإضافة إلى ذلك ، شكلت نيجيريا أهمية خاصة لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، نظراً لكونها أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان وما تمتلكه من أسواق واسعة للمنتجات الصينية ، فضلاً عن دورها السياسي البارز في الاتحاد الإفريقي . وقد سجلت المبادلات التجارية بين نيجيريا والصين نمواً كبيراً بلغ نحو 865 مليون دولار أمريكي في عام 2000 ، لتصل إلى 2.83 مليار دولار أمريكي في عام 2005 [27]. بالمقابل احتلت نيجيريا مرتبة متقدمة كأكبر مصدر للنفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، منذ عام 2008 ، إذ تزود الأسواق الأمريكية بما لا يقل عن 59% من واردات النفط [28] .

أما فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي في شمال إفريقيا تبرز المنافسة بشكل خاص بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها سوقاً اقتصادية هامة إضافة لأهميتها الاستراتيجية ، نظراً لوقوعها بالقرب من دول الاتحاد الأوروبي . لذا فأن دخول الولايات المتحدة الأمريكية المنافسة الاقتصادية في هذه المنطقة مع الدول الأوربية في مجالها الحيوي ، يعد مؤشراً واضحاً لبداية مرحلة جديدة من التصادم والتنافس بين الجانبين [29] .

وقد تصاعد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي ، في ضوء الاكتشافات النفطية الجديدة في الجزائر ، ونمو استثمار الشركات الأمريكية في حقول الطاقة الجزائرية منذ عام 1994 ، ومن ثم بناء علاقات شراكة مع دول المغرب العربي ، تجسدت في اتفاقية التبادل الحر مع المغرب وتونس عام 2004 [30] ، والتي كانت الأولى من نوعها مع دول القارة الإفريقية . وهنا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع دول المغرب العربي ، محققة انفتاحاً على الأسواق المغربية . وفي ذلك أكد السفير الأمريكي في المغرب أدوارد غابريال[31] ، في أواخر تسعينات القرن الماضي أنه بفضل اتفاقيات التبادل الحر التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول شمال إفريقيا يمكن أن تعزز من موقع المغرب كنقطة انطلاق للسلع الأمريكية إلى الاسواق المغربية [32] .

وعلى نطاق آخر ، برزت فرنسا كأحد أهم الشركاء التجاريين لدول المغرب العربي ، مما يعكس تصاعد حالة التنافس بين الجانبين الفرنسي والأمريكي[33]، إذ عبر وزير التجارة الأمريكي الأسبق ، روبن براون ، أثناء زيارته لداكار عام 1995 عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التفريط في أي سوق إفريقية تقليدية لصالح الدول الأوربية . من جهة أخرى سجلت المبادلات التجارية بين الصين ودول شمال إفريقيا ارتفاعاً ملحوظاً ، بدءاً من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بالصين ، خاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 . وقد شهدت الصادرات الصينية إلى المنطقة تسارعاً ملحوظاً خلال المدة بين 2003-2007 ، بمعدل وصل إلى نحو 13 مليار دولار ، لتصل بحلول عام 2012 إلى حوالي 31 بليون دولار أمريكي ، أي بزيادة تقدر بعشرات الأضعاف ، أما الصادرات الصينية إلى إفريقيا الشمالية فقد ارتفعت من 1.4 بليون دولار إلى 20.5 بليون دولار ، بينما ارتفعت الواردات الصينية من دول المنطقة من 213 مليون دولار إلى 10.7 بليون دولار خلال المدة بين عامي 2000-2012 [34].

من خلال هذه الاحصائيات وارقام ، يتضح لنا أن إجمالي صادرات الصين إلى شمال إفريقيا تجاوزت بنسبة كبيرة وارداتها ، مما يجعل المنطقة سوقاً متنامية للمنتجات الصينية التي تشمل الآلات ومعدات النقل ، والسلع والمواد المصنعة ، والمواد الغذائية . ذلك بفضل المزايا التي تمنحها الصين لشركائها التجاريين مثل الإعفاء من رسوم الاستيراد ، الأمر الذي يسهم في تشجيع التبادل التجاري بين الجانبين ، على العكس من

ذلك بالنسبة للدول الغربية ، التي لا توفر مثل هذه الفرص ، مما يسهم بالتالي في تراجع العلاقات التجارية مع تلك الدول لصالح الصين .

المحور الثاني : التنافس الدولي على الاستثمارات والأسواق في القارة الافريقية 1991-2013.

أ- الاستثمارات :

شكلت القارة الإفريقية بمساحتها الواسعة وأسواقها الكبيرة ، وبما تمتلكه من ثروات طبيعية ومعدنية متنوعة ، نقطة جذب للاستثمارات الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول الاتحاد الأوربي ، ولاسيما فرنسا وبريطانيا . هذه الدول التي أدت دوراً بارزاً في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة الإفريقية من خلال توسيع استثماراتها وفتح الأسواق الإفريقية أمام صادراتها . وتعد الاستثمارات دافعاً مهماً للقوى الدولية في توجهاتها نحو إفريقيا وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، إذ يعتبر الاستثمار بمثابة مدخل لتعزيز علاقاتها وتثبيت نفوذها داخل القارة [35].

تحتل الاستثمارات الفرنسية في القارة مكانة هامة ، إذا تشكل حوالي 50% من إجمالي استثماراتها . وتعمل فرنسا على زيادة التعاون مع المهاجرين الأفارقة المقيمين لديها ، بهدف إنشاء شركات جديدة ورفع معدل الاستثمارات الفرنسية في بلدانها ، مما يسهم في تنمية الاقتصاد الإفريقي [36].

على الرغم من أن فرنسا قد فقدت جزاً كبيراً من نفوذها أمام منافسة الشركات الصينية والأمريكية ، فإنها سعت خلال السنوات الأخيرة إلى تحويل هذه المنافسة إلى شراكة . على سبيل المثال ، في ايلول 2011 ، وقعت اوغندا عقوداً للتنقيب عن النفط في حوض بحيرة ألبرت ، إذ شاركت فيها شركة توتال الفرنسية مع شركتين صينية وأيرلندية . واستناداً على ما سبق ، فإن فرنسا تظهر دعماً سياسياً لمصالح شركاتها في مواجهة منافسة الشركات الأخرى . ففي آذار 2009 زار الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي[37]، جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر برفقة الرئيس التنفيذي لشركة أريفا لتأمين حصول الشركة على عقود جديدة ، وبعد حوالي شهرين ، زار رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيلون[38]، نيجيريا ، إذ اقترح تقديم دعم عسكري للحكومة النيجيرية لمواجهة المتمردين في دلتا النيجر . وفي زيارة [39]، الرئيس الفرنسي هولاند [40] ، الاخيرة إلى نيجيريا ، كان معه عشرين ممثلاً عن شركات فرنسية. وفي ذلك دليل واضح على ربط الأدوات الدبلوماسية والعسكرية بالأدوات الاقتصادية ، مما يعكس صعوبة الفصل بينهما في سياسة فرنسا تجاه إفريقيا [41].

وفي سباق التنافس الدولي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل مبادراتها من النمو وزيادة حجم استثماراتها المباشرة في القارة الإفريقية ، إذ تجاوزت في استثماراتها جنوب إفريقيا لتأخذ بالتوسع حتى شملت مختلف دول القارة الإفريقية ، ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً لأكثر من 37% من مجموع الاستثمارات المقدمة لإفريقيا خلال الفترة من 1996-2000 تلتها فرنسا بنسبة 18% وبريطانيا بنسبة 13% [42].

لتشهد السنوات التالية تطوراً ملحوظاً لصالح نمو الاستثمارات الصينية ، التي تمكنت بفضل سياستها من التوسع نحو الخارج من دخول الأسواق الافريقية ، ووفقاً لوزارة التجارة الصينية استثمرت الصين مبلغ قدره 2.1 مليار دولار في إفريقيا عام 2010 ، وبحلول نهاية عام 2011 بلغ صافي الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا 14.7 مليار دولار ، وذلك يمثل قفزة بنسبة 60% عن عام 2009 [43] ، وبذلك أصبحت إفريقيا رابع أكبر مقصد للاستثمار الصيني ، الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى نحو 53 مليار دولار ، مقابل مستويات ثابتة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وكانت أكثر الدول المستفيدة من الاستثمارات الصينية هي جنوب إفريقيا بنسبة 6.5 مليار دولار ، والكونغو 3.5 مليار دولار ، والجزائر 2.5 مليار دولار، نيجيريا 2.5 مليار دولار ، زامبيا 2.5 مليار دولار ، وزيمبابوي 1.8 مليار دولار ، ما جعل الصين تتحول إلى أكبر مستثمر أجنبي في القارة الإفريقية متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي التي طالما احتلت المرتبة الأولى في الاستثمارات الإفريقية [44].

كانت زيادة الاستثمارات الصينية في إفريقيا جزءاً من الأولويات التي تم التعهد بها خلال قمة منتدى التعاون الصيني – الإفريقي في بكين عام 2012 ، وأدت إلى تأسيس صندوق التنمية الصيني – الإفريقي من أجل تشجيع الاستثمار الصيني في إفريقيا وبنهاية عام 2012 ، وافق الصندوق على استثمار 2.385 مليار دولار في 61 مشروعاً في 30 دولة إفريقية ، إضافة لاستثمارات سابقة بلغت 1.806 مليار دولار في 53 مشروعاً ، وهكذا شهدت الاستثمارات الصينية الخارجية في إفريقيا نمواً ملحوظاً من 9.33 مليار عام 2009 إلى 21.23 مليار عام 2013 ، أي بزيادة تقدر بنحو 200% [45].

لقيت الاستثمارات الصينية ترحيباً أكبر من الاستثمارات الأوربية والأمريكية في عدد من دول القارة لما تتميز به الاستثمارات الصينية من انخفاض تكلفتها وتركيزها على المناطق التي تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، كما هو الحال في السودان ، وذلك لكسب ثقة الدول في الوقت الذي لا تستطيع فيه الشركات الغربية المخاطرة بذلك [46].

علاوة على ذلك ، استطاعت الصين تعزيز وجودها الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (الجزائر ، مصر ، ليبيا ، المغرب ، تونس) لتصبح شريكاً تجارياً مهماً ومستثمراً رئيسياً إلى نحو 15% من مجموع الاستثمارات الصينية في كامل إفريقيا ، بعد أن كانت النسبة لا تتعدى 10% عام 2003 متجاوزة في استثماراتها قطاع الطاقة ليشمل البنى التحتية والصناعة والتجارة [47] ، ومنذ عام 2013 أصبحت الصين أقوى شريك اقتصادي لدول الشمال الإفريقي ، وتحظى الجزائر بالنسبة الاكبر من تلك الاستثمارات . إذ حصلت على عقود بناء بقيمة 20 مليار دولار أمريكي ، وترتقي العلاقات الصينية – الجزائرية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية ، وتقدر العمالة الصينية في الجزائر بنحو 30 ألف عامل صيني بمختلف مجالات الطاقة والبناء والري والتكنولوجيا موزعين على أكثر من 50 شركة صينية [48].

تراهن الصين في استراتيجيتها الخارجية على تحقيق شراكات تجارية واستثمارية في إفريقيا لتعزيز فرص نموها الاقتصادي ، وهذا من شأنه أن يعزز من موقعها كقوة اقتصادية عالمية . وقد لوحظ هذا من خلال تفوقها في حجم التبادل التجاري ، إذ استطاعت توسيع استثماراتها لتشمل معظم دول القارة ، مما يعكس التوجه الاستراتيجي للصين الرامي إلى الربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا ضمن مبادرة الحزام والطريق ، إذ احتلت إفريقيا موقعاً مهماً فيها ، هذه المبادرة التي أدت إلى تجديد المخاوف الأمريكية من محاولات الصين توسيع هيمنتها الاقتصادية والتجارية ، وتطويق الهيمنة الأمريكية . وفي ظل تواجد القوى الدولية والإقليمية الأخرى المنافسة في إفريقيا ، سعت روسيا إلى تعزيز استثماراتها كجزء من استراتيجيتها لإعادة الهيمنة الجيوسياسية في القارة . على الرغم من أن حجم التجارة بين روسيا ودول إفريقيا لا يتجاوز 3 مليار دولار سنوياً ، إلا أن كبرى الشركات الروسية تتواجد في مختلف دول القارة الإفريقية ، وتنفق ما يقارب 5 مليارات دولار خلال الأعوام 2000- 2007 [49].

من ناحية أخرى ، فان اليابان ، برغم كونها دولة صناعية ، لم تتمكن من منافسة الصين في مجالات التجارة والاستثمار في إفريقيا ، إذ اقتصرت استثماراتها المباشرة على قطاع الطاقة وبعض الموارد الاستخراجية [50] ، إذ بلغ إجمالي استثمارات اليابان في إفريقيا حتى عام 2001 ما قيمته خمس مليارات دولار ، لتشهد اليابان تراجعاً في حجم استثماراتها في إفريقيا بعد عام 2002 لتصل إلى 1.23 مليار دولار [51].

ب- الأسواق :

شكل كبر حجم السوق الإفريقية عامل جذب رئيسي للقوى الدولية المتنافسة ، إذ تعد الأسواق الإفريقية من بين الأكبر على مستوى العالم ، وتتميز بقدرة شرائية تقدر بنحو 700 مليون مستهلك . ومن ناحية أخرى كانت هذه الأسواق مجالاً خصباً لتصريف المنتجات الصناعية للقوى الدولية [52] ، فضلاً عن ذلك تحولت إفريقيا ، بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي ، وتحديداً فرنسا ، ثاني أكبر سوقٍ لصادراتها بعد أوربا ، إذ استوعبت في العام 1998 ما يقارب 15.9 مليار دولار أمريكي من الصادرات الفرنسية ، ما يشكل 40% من الفائض التجاري الفرنسي ، إضافة لتواجد نحو 77% من شركاتها التي تحقق أرباحاً كبيرة في مختلف الدول

الإفريقية[53] ، فإفريقيا لا تزال المنطقة الوحيدة التي تجمعها مع فرنسا علاقات قوية في مختلف المجالات . إذ تسعى فرنسا من خلال استراتيجيتها الإفريقية إلى توسيع شبكة علاقاتها ، متجاوزة بذلك مناطق نفوذها التقليدية لتشمل دولاً جديدة [54].

على الجانب الآخر ، أصبح تأمين الأسواق الإفريقية والنفط الإفريقي ضرورة ملحة للاقتصاد الأمريكي ، بحيث انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تنافسية تجاه فرنسا تسعى من خلالها لفتح الأسواق الإفريقية أمام منتجاتها . تجسدت هذه السياسة في التصريحات التي أدلى بها وزير التجارة الأمريكي السابق خلال زيارته لبعض الدول الإفريقية قبيل زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون إلى القارة في منتصف عام 1998 ، إذ أكد على أن إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين ، وأن لديها إمكانيات كبيرة وفرص واعدة [55].

بالإضافة إلى ذلك، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافاً استرتيجية تتمثل في توسيع نفوذها الاقتصادي في مختلف الدول الإفريقية ، مستخدمة شعاراً " للتجارة لا للمساعدات " كوسيلة لتعزيز لازدهار في إفريقيا . وبذلك تم فتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات الإفريقية ، شرط التزام الدول الإفريقية بالتحول الديمقراطي والتوجه نحو الاقتصاد الرأسمالي ، بما يخدم المصالح والأهداف الأمريكية [56].

وفي سباق تنافسها مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، تنظر الصين إلى إفريقيا بوصفها تمثل سوقاً تصديرية لمنتجاتها ، ووجهةٌ رئيسية لاستثماراتها التي شهدت توسعاً منذ بداية الألفية الثالثة . إذ تعاني الأسواق الصينية من عجز تمثل في عدم القدرة على استيعاب انتاجها الضخم ، صاحبة طفرة كبيرة في الاقتصاد الصيني ، الأمر الذي جعل من القارة الإفريقية بمساحتها الواسعة واحدة من أهم المناطق التي شهدت توسعاً في حجم الصادرات الصينية [57] ، التي اكتسحت الأسواق الإفريقية ، وحولتها إلى سوق لتصريف البضائع الصينية ، ففي عام 2002 استحوذت الصين على نصف الأسواق الإفريقية ، لتصبح الشريك التجاري الثاني للقارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، متفوقة على فرنسا ، ليشهد عام 2013 قفزة نوعية في حجم التبادل التجاري الثنائي قدر بنحو 200 مليار دولار [58] ، في الوقت نفسه توسعت الشركات الصينية الصغرى والمتوسطة في الأسواق الإفريقية ، إذ قدمت منتجات استهلاكية منخفضة التكلفة ، مقارنة بالسلع الأوربية والأمريكية ، مما أدى إلى افتتاح العديد من مراكز التسوق في دولٍ مختلفة مثل نيجيريا وناميبيا وبوتسوانا وأنغولا وجنوب إفريقيا [59].

تمكنت الصين من تعزيز روابطها التجارية بفضل سياستها القائمة على احترام خصوصيات الدول الإفريقية الثقافية والاجتماعية والسياسية ، وتعاملها معهم على أساس المصلحة المتبادلة والمساواة دون التدخل في شؤونهم الداخلية ، رافعة شعار Business is business مما ساعد على تشجيع الدول الإفريقية على استيراد المنتجات الصينية ، وفتح أسواقها أمامها ، لتصبح الصين الشريك التجاري الأول لإفريقيا ، تلتها كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية [60].

على النقيض من ذلك ، كانت العلاقات التجارية بين روسيا وإفريقيا ضعيفة مقارنة بالعلاقات الصينية والأوربية ، رغم تصريحات روسيا حول أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية مع القارة ، وقد أقر نائب وزير الخارجية الروسي ، ميخائيل بوغدانوف ، في خطاب له عام 2013 ، بوجود تقصير من جانب روسيا في القدرة على التصدير الواسع لإفريقيا ، والنفاذ إلى أسواقها ، رغم تفوقها على الصين في حجم مبيعات الأسلحة [61].

يمكن القول هنا أن إتساع السوق الاستهلاكية في الدول الإفريقية ، وضعف قاعدتها الانتاجية ، جعلها وجهة مفضلة لمنتجات الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ، والدول الصاعدة كالصين ، إذ سعت تلك الدول إلى تحويل الأسواق الإفريقية إلى سوق لتصريف منتجاتها ، وتقوية علاقاتها التجارية ، مما يتيح لها الحصول على مزيد من الامتيازات والفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات خاصة في قطاع الطاقة الذي يُعدُّ من أهم القطاعات لنمو اقتصادها . لذا ستظل القارة الإفريقية ، بما تمتلكه من موارد وأسواق محور اهتمام وتقاطع السياسات الدولية لمختلف الفواعل الدولية .

المحور الثالث : المساعدات والقروض والتنافس الدولي في مجال الهيمنة وبسط النفوذ على القارة الإفريقية 1991-2013 .

في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي لمدة ما بعد الحرب الباردة ، شكلت مسألة تقديم المساعدات والقروض ، كأداة في التأثير وجذب الدول الإفريقية ، تمثلت في زيادة نشاط مؤسسات التمويل والاقراض الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، من جانبها ، سعت النخب الإفريقية للاستفادة من الفرص التي يوفرها المجتمع الدولي ، إذ أبدت العديد من الدول الإفريقية ترحيباً بالمشاركة الاقتصادية مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين [62].

تعد المساعدات الخارجية التي تقدم للدول الإفريقية على شكل قروض بفوائد أو بدونها ، عاملاً مهماً في تقوية اقتصادها ، وتأتي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المانحة ، بالإضافة إلى المنظمات الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي . وقد ارتبطت هذه المساعدات بالتبعية الاقتصادية للسوق العالمية ، وجعلت اقتصادها متأثراً بتقلبات هذه السوق ، وبالرغم من ذلك تمكنت الدول الإفريقية من خلال تلك المساعدات تحقيق أرباح كبيرة [63].

تعد فرنسا من أهم الدول المقدَمة للمنح والمساعدات لدول القارة ، إذ بلغت مساعداتها المقدَمة للدول الإفريقية بداية الألفية الثالثة ما يقارب الـ 3.1 مليار دولار ، ما يشكل 64% من الناتج الاجمالي الفرنسي . وأكدت فرنسا أن هدفها من هذه المساعدات هو تعزيز التنمية في القارة وتقوية حضورها على المستوى الدولي [64].

فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية ، شكلت المساعدات الخارجية الأمريكية أداةَ رئيسية في سياستها تجاه إفريقيا . فقد شهد عام 2003 زيادة حجم المساعدات الأمريكية ، إذ قدرت بأكثر من 4.6 مليار دولار من مساعدات التنمية الخارجية المخصصة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء وحدها . واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات للسودان الذي يعاني من مشاكل وحروب داخلية ، بحيث بلغت هذه المساعدات نحو 460 مليون دولار عام 2009 [65] ، وذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من ذلك ، إذ ضاعفت من حجم المعونات والمساعدات المقدمةَ للدول التي تتبنى إصلاحاتٍ سياسية واقتصادية ، إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات ، لا يعني الغاء المساعدات الأمريكية المقدمة لدول القارة ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي [66].

من ناحية أخرى ، تعتبر المساعدات الاقتصادية أحد أهم الوسائل الاقتصادية التي راهنت عليها الصين في تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية ، إذ تعد إفريقيا الوجهة الأكبر للمساعدات الانمائية المقدمةَ من الصين ، التي تقدر بنحو 44% ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي ، من مجموع مساعداتها [67].

وخلال المدة بين عامي 2004-2005 قدمت الصين مساعدات مالية لنحو 46 دولة إفريقية ، بلغت 1.69 مليار دولار ، وكان لهذا الدعم أثر بالغ في تسهيل دخول السلع الإفريقية إلى الأسواق الصينية دون رسومٍ جمركية ، في إطار اعتماد قائمة من السلع المتبادلة ، لتحقيق المنفعة الكبيرة التي أصبحت ركيزة أساسية في علاقات الصين مع الدول الإفريقية ، وبالتالي ، سمحت الصين للدول الإفريقية بتنويع مبادلاتها التجارية معها ، وخلال عام 2010 وقعت الصين نحو 5594 عقداً بقيمة تجاوزت الـ 7 مليارات دولار ، كمساعدات تقنية لدول القارة[68]، وكانت السودان قد احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول المتلقية للمساعدات الصينية ، منذ عام 2005 ، إذ بلغت هذه المساعدات حوالي 2.7 مليار دولار تمثلت في شكل قروض ، سواء كانت بدون فوائد أو في إطار مشاريع تجارية . تلتها كل من الجزائر وأنغولا ونيجيريا ومصر ،وتعتبر هذه الدول نفطية، لذا تحظى بالنصيب الأكبر من إجمالي المساعدات الصينية، بنسبة 58% [69].

يهدف البرنامج الصيني للمساعدات إلى تدعيم نمو اقتصادها من خلال بناء علاقات اقتصادية وسياسية مع الدول المتلقية ، وتسهيل وصول المنتجات الصينية إلى أسواق تلك الدول . إضافة إلى محاولة ربط هذه القروض بشرط معينة بحيث تتمكن من خلالها من الحصول على نسبة كبيرة من المشاريع المرتبطة بتلك القروض ، مما يعود بالفائدة على الشركات الصينية العاملة في إفريقيا[70].

ومع ذلك لا يمكن انكار الدور الكبير الذي تؤديه المساعدات الصينية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في القارة الإفريقية . ومن ثم فإن سياسة المساعدات الصينية أثارت قلق الولايات المتحدة الأمريكية ، نظراً للتسهيلات التي تقدمها الصين لدول القارة في مجال المساعدات التي تقدم دون شروط سياسية ، إذ ترفض الصين ربط علاقتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية بمعايير حقوق الإنسان أو الديمقراطية ، كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية [71].

كانت منذ التسعينيات اليابان تسعى لإنشاء علاقات مميزة مع إفريقيا ، إذ تعتبر اليابان اليوم ثاني أهم مانح للمساعدات في العالم ، وأحد أهم المانحين للمساعدات الدولية لإفريقيا ، والتي هدفت من خلالها إلى دعم التنمية في القارة الإفريقية ، إذ بلغ اجمالي المساعدات اليابانية في الفترة بين 1994-2000 ، نحو 600 مليون دولار ، احتلت إفريقيا جنوب الصحراء على نسبة 31% من جملة هذه المساعدات [72].

بعد عام 2001 ، شهدت المساعدات اليابانية ارتفاعاً ملحوظاً ، وتنوعت ما بين قروضٍ ومنحٍ ومساعداتٍ فنية ، استفادت منها ثلاثين دولة إفريقية ، إذ قدرت تلك المساعدات بنحو 8547 مليون ين ، ما يعادل 19 مليار دولار أمريكي ، وتركزت مجملها في مجال تطوير البنى التحتية ، ومن أهم الدول المستفيدة منها ، غانا وكينيا وتنزانيا وتونس والمغرب ونيجيريا والسودان وملاوي [73].

أما بالنسبة لروسيا فإنها وقعت في عام 2007 على 37 مذكرة تعاون مع دول إفريقية تتعلق بتقديم مساعداتٍ اقتصادية ، تركزت بشكلٍ رئيسي في مجالي السلاح والتكنولوجيا [74].

يتضح مما سبق أن المساعدات والقروض الدولية ، شكلت باختلاف أهدافها مدخلاً للقوى الدولية المتنافسة على القارة الإفريقية ، من أجل تقوية حضورها الاقتصادي وتعزيز استثماراتها في القارة الإفريقية ، وكذلك كانت تعتبر هذه القروض والمساعدات وسيلة لكسب ثقة الشعوب الافريقية .

كما أن هذه القروض والمساعدات ، كانت سبباً رئيسياً في مجال الهيمنة وبسط النفوذ ، فقد تجاوزت السياسة الخارجية للدول الكبرى إلى ما هو أبعد من مجرد تأمين مصادر الطاقة وإمداداتها ، لتتجه نحو بناءِ استراتيجياتٍ تضمن من خلالها الهيمنة على العالم . وقد أسفرت نتائج الحرب الباردة وما نجم عنها من تغيرات دولية عن تشكيل استراتيجية الهيمنة لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي تأثرت بشكلٍ كبير بسياقات العلاقات الدولية . ويرى المحللون أن هذه الهيمنة لا يمكن تحقيقها دون السيطرة على عصب الاقتصاد العالمي وهو النفط ، وذلك من خلال توظيف مجموعة من الأدوات ذات التأثير ، دون اللجوء إلى استخدام وسائل العنف [75] .

تعد مدة خمسينات وستينيات القرن العشرين وما نجم عنها من تطورات في المشهد الإفريقي الداخلي ، وذلك مع بروز حركات التحرر والاستقلال عن الاستعمار الأوربي ، مدة حرجة بالنسبة لأوروبا أدت إلى تراجع نفوذها في أهم مستعمراتها الإفريقية والتي كانت تسيطر عليها لأكثر من قرن من الزمن ، وذلك مع تحول القارة إلى ساحة تنافس بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي مع استمرار اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمصالح الداخلي في إفريقيا في ظل الصراع الثنائي في مناطق نفوذها [76] .

هناك توافقُ عام في معظم الأبحاث والدراسات على أنّ القارة الإفريقية تعرضت لمرحلةٍ من التهميش الدولي وخصوصاً الأمريكي ، بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفيتي ، لقد كان هنالك اتجاه في أدبيات العلاقات الدولية يشير إلى أنّ القارة الإفريقية لم تعد تحتل مكانة بارزة لدى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية ، وهو ما يتجلى في التراجع الواضح في حجم المساعدات المقدمة للدول الإفريقية ، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تبنت سياسة ربط المعنويات بشروط سياسية كالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان ، هذه السياسة التي عرفت بالمشروطية السياسية . وبذلك فإنُ هذه المرحلة تمثل مدة تراجع الأهمية الجيوسياسية والعسكرية للقارة الإفريقية [77] .

دخلت القارة الإفريقية في إطار سياسة الهيمنة التي تنتجها القوى الكبرى المتنافسة على النفوذ وخاصة في المناطق الغنية بالثروات الطبيعية كالنفط والمعادن ، منذ منتصف التسعينيات ، مع دخول قوى دولية جديدة

كالصين ، مما زاد من أهميتها في الحسابات الاستراتيجية للفواعل الدولية سعياً لتحقيق توازن القوى ، والحفاظ على مكانتها الدولية ، وقد تجلت مظاهر هذا التنافس الدولي بشكل ملحوظ بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين[78] .

وفي هذا السياق ، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة ارتكزت على تطوير المصالح الاقتصادية على حساب الاعتبارات العسكرية ، إذ شكل التدخل الأمريكي في أحداث الصومال 1993 بداية للعودة الأمريكية إلى القارة الإفريقية رغم فشل العملية العسكرية وأدت إلى انسحاب القوات الأمريكية [79] ، إلا انها ساهمت في إعادة توجيه السياسة الأمريكية ، نحو إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها بوصفها قوة عسكرية ، وعليها أن تفرض نفسها على الساحة الدولية بوسائل متعددة [80] ، وعليه أصبحت القارة الإفريقية هدفاً معلناً في الاستراتيجية الأمريكية التوسعية ، إذ تم الإعلان في 21 أيلول 1993 عن أنموذج توجه أمريكي جديد يعتمد سياسة التوسع بدلاً من الاحتواء الذي سائداً خلال مدة الحرب الباردة ويشمل توسع القارة الإفريقية[81] ، التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار ، وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية ما يتيح لها توسع استثماراتها الخارجية ، وفتح الأسواق الإفريقية أمام السلع الأمريكية [82] .

بناء على ما سبق ، وضعت إدارة كلنتون مبادئها الأساسية التي تحكم توجهاتها العالمية ، وخاصة تجاه إفريقيا ، وقد تمحورت هذه المبادئ حول إيجاد حلول سياسية للمشكلات الإفريقية ، والتقليل من التدخل العسكري المباشر ، والعمل على إدماج إفريقيا في دوائر الاقتصاد الأمريكي كأساس للدبلوماسية التجارية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وقد تجسد اهتمام إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون[83] ، بالقارة الإفريقية من خلال تكثيف زياراته لعدة دول إفريقية خلال مدة رئاسته بين عامي 1998-2000 ، واتباع استراتيجية جديدة لإيجاد تسوية للنزاعات الإفريقية مثل النزاع في موزمبيق 1990-1992 وراوندا 1990-1994 ، مع تأكيد التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات والمعونات للدول الإفريقية [84] .

اكتسبت القارة الإفريقية أهمية متزايدة في السياسة الأمريكية التوسعية ، بعد الهجمات التي استهدفتها في 11 أيلول 2001 ، والتي كانت دافعاً لتغيير السياسية الأمريكية لتبني نمطاً جديداً في توجهاتها يقوم على استخدام القوة العسكرية لمكافحة الإرهاب . وقد انطلقت إدارة الرئيس جورج بوش[85] ، في حملتها على ما أسمته " الحرب على الإرهاب " في جميع أنحاء العالم ، في أي مكان وزمان ، مما منح الولايات المتحدة الأمريكية المبرر المقنع للتدخل في إفريقيا . إذ طلبت من الدول الإفريقية التعاون معها في حربها ضد الإرهاب ، والتي لبت دعوتها دون استثناء فكان نتيجة ذلك مزيد من السيطرة الأمريكية على إفريقيا وتزايد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية ، التي كانت ولا تزال تضم العديد من بؤر التوتر المهددة للأمن والسلم الدوليين من نزاعات وصراعات وحروب ، دفعت القوى الدولية لاستغلالها للتدخل بحجة حفظ الأمن والسلم الدوليين[86] .

بناء على ذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية عسكرية شاملة ، من خلال توظيف مجموعة من الآليات بدءاً بالية الاحتواء ومن ثم الردع ، ضد أي تحركات تهدد مصالحها وأمنها القومي . وانتهاءً بالدخول في حروبٍ لحماية مصالحها وإثبات مكانتها ودورها في النظام الدولي . ومن ثم كانت القارة الإفريقية بمساحتها الواسعة المكان الأنسب لتنفيذ استراتيجيتها تلك ، مما أسفر عن مزيدٍ من الهيمنة الأمريكية على إفريقيا من خلال بسط نفوذها على المناطق الحيوية التي اكتسبت بعداً استراتيجياً مهماً في سياستها الخارجية [87]، من خلال السعي لإزاحة حلفائها الغربيين وتعزيز نفوذها في المناطق التي كانت مناطق نفوذٍ أوربية ، من خلال توسيع شبكة القواعد والتسهيلات العسكرية ، كما في جيبوتي . هذا التوسع الأمريكي شكل مصدر قلق وخطر لفرنسا الدولة الاستعمارية ذات النفوذ التقليدي خاصة بعد أن اخترقت الولايات المتحدة الأمريكية الحاجز الأوروبي في إفريقيا عبر الادعاء بوجود خلايا نشطة لتنظيم القاعدة في أهم مناطق التواجد الأوربي . وذلك لتتمكن من لعب دورٍ مهم في القارة الإفريقية وإضفاء الشرعية لتواجدها العسكري [88] .

الأمر الذي دفع فرنسا الدولة التي تعد إفريقيا منطقة نفوذ لا يمكن التخلي عنها ، إلى استعادة مكانتها ونفوذها في القارة الإفريقية والحد من النشاط الأمريكي المتزايد ، إذ أكد أحد المسؤولين الفرنسيين أثناء القمة الفرنسية – الإفريقية في بوركينافاسو عام 1998 " أن من غير المطروح بالنسبة لفرنسا التعبير عن أي تراجع لدورها

في إفريقيا مؤكداً بأنُ القارة الإفريقية تعد المنطقة الوحيدة التي لا تزال فرنسا قادرة على تغيير مجرى التاريخ فيها " ، أي أنها المنطقة الوحيدة في العالم التي تذكر فرنسا فيها دائماً أنها ما تزال قوة عالمية عظمى بالرغم من تراجع دورها فيها خلال مدة الحرب الباردة [89] ، مما جعل فرنسا في مواجهة الهيمنة الأمريكية العالمية ودفعها إلى إعادة تكثيف وجودها في القارة للتصدي للتوسع الأمريكي ، مستخدمة كل إمكانياتها وأدواتها ، ولا سيما الأداة الثقافية ، إذ ترتكز فرنسا على عامل اللغة والثقافة لاستعادة نفوذها في القارة وحماية مصالحها ، وذلك بإقامة أكبر تجمع سياسي في العالم يضم الدول الفرانكفونية ، التي تعد مناطق نفوذ تاريخية لها ، كما عمدت إلى توظيف مجموعة من الأدوات الاقتصادية لجذب المزيد من الدول الإفريقية الأخرى إلى هذا التجمع ، من خلال زيادة المعونات والقروض والتبادل التجاري وتوسيع استثماراتها في العديد من دول القارة ، مما يسهم في الحد من التوسع الأمريكي [90] .

وعلى ضوء ما تقدم كانت فرنسا لا تزال أولى الدول المصدرة لمنتجاتها ، خاصة نحو دول غرب إفريقيا ، إذ تتجاوز حصتها من صادرات هذه الدول 21% ، وبذلك فهي تسبق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا ، رغم انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي بمعدل 50% عام 1994 [91] ، كما تمكنت فرنسا من استعادة نفوذها في القارة من خلال التدخلات العسكرية المباشرة ، كما يتضح في حالة راوندا عام 1994 ، وكذلك في مالي 2013 . هذه التدخلات التي أدت إلى بروز الاختلاف في المواقف الفرنسية والأمريكية فيما يتعلق بإعادة تشكيل التوازن الاقليمي في القارة [92] .

على الرغم من التنافس الواضح بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في بعض مناطق القارة ، إلا أنه ثمة هناك تعاون في مواقفها تجاه بعض القضايا الإفريقية ، إذ أدركت فرنسا عدم قدرتها على مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد ، لذلك لجأت إلى محاولة التقاسم الودي للنفوذ في مناطق القارة . وذلك بعد أن تراجع نفوذها في الكونغو الديمقراطية لصالح الشركات الأمريكية التي تسعى لتوقيع اتفاقيات اقتصادية معها . ونلمس نوعاً من التنسيق والتعاون الأمريكي – الفرنسي ، كما حدث بعد التورط الأمريكي في الصومال 1992 ، والتورط الفرنسي في أزمة راوندا ، إذ اتفق الطرفان على ضرورة ترك مهام حفظ السلام للأفارقة والاكتفاء بتقديم الدعم للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لتنسيق الجهود الدولية [93] ، وفي هذا السياق ، تتعاون فرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ عملياتها العسكرية في منظمة الساحل الإفريقي . خلال زيارة الرئيس الفرنسي هولاند إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ صرح الرئيسان الأمريكي والفرنسي أن البلدين يتعاونان في جهود ما يعرف بمكافحة الإرهاب ، إذ قدمت الولايات المتحدة الأمريكي الدعم اللوجستي والاستخباراتي لقوات فرنسا والاتحاد الإفريقي في مالي [94] .

في خضم هذا التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ، تمكنت الصين من التواجد بقوة وفرض نفوذها في مختلف دول القارة ، وقد قوبل هذا الوجود بترحيب من بعض القادة الأفارقة الذين وجدوا في السياسة الصينية ما يتماشى مع طموحاتهم وتطلعاتهم ، من خلال مبادئها التي تتمحور حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم ربط الاستثمارات بشروطٍ مسبقة ، وعدم فرض أي ايديولوجيات فكرية أو ثقافية تذوب الطابع الإفريقي مثل الأمريكي والفرنسي . وبذلك أصبحت الصين شريكاً مقبولاً بالنسبة للدول الإفريقية التي عانت من الاستعمار الأوربي ، وفي الوقت ذاته أدركت الصين أن إفريقيا تمثل مجالاً خصباً لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية ، نظراً لاعتبارات أحد أهم وأغنى أقاليم العالم الجيوسياسية ، والتي تحقق لها نمواً اقتصادياً من خلال مواردها الطاقوية وفرص الاستثمارات فيها [95] .

مع التراجع النسبي لنفوذ الدول الأوربية في إفريقيا أصبحت الصين اليوم المنافس الأبرز للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية ، خاصة في السودان ، إذ النفط في دارفور وتشاد ، فالصين في استراتيجيتها الإفريقية تسعى للتصدي للهيمنة الغربية ، وبهذا الصدد صرح رئيس الوزراء الصيني السابق ، ون جياباو [96] ، خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي في أديس أبابا عام 2003 ، بأن الغرض من الاستراتيجية العالمية الأوسع لإقامة علاقاتٍ أوثق مع إفريقيا هو مواجهة الهيمنة الغربية ، إذ صرح قائلاً : " إن الهيمنة الغربية بدأت تبرز رأسها القبيح " [97] .

بذلك اتجهت الصين إلى اعتماد سياسة توسعية تهدف إلى إحداث توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكي عبر البحث عن حلفاء لها في إفريقيا بعيداً عن النمط الأمريكي في التعامل الدولي ، الذي يعتمد بشكلٍ أساسي على استخدام القوة العسكرية [98] ، إذ تنبت الصين نمطاً جديداً من أنماط تفعيل علاقاتها مع إفريقيا من خلال المؤتمرات والمنتديات كأسلوب للتعاون وعقد مزيدٍ من الصفقات بين الطرفين بهدف كسب ثقة الدول الإفريقية [99] .

من جهة أخرى ، وبغية تحقيق توازن في النفوذ الدولي ، ولاسيما في غرب إفريقيا والساحل والصحراء ، عمدت بكين إلى تفعيل دورها في الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب ، بهدف اثبات أنها دولة كبرى يمكن أن تمارس نفوذها الفعال ، وذلك لما تتمتع به من قوة اقتصادية هائلة . جعلها تعمل على تعزيز تواجدها البحري في الممرات المائية الاستراتيجية من خلال زيادة استثماراتها في الموانئ البحرية على الساحل الغربي لإفريقيا ، ما شكل تهديداً مباشراً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الدول الأوربية [100] ، ترتب على ذلك أن أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك بموازاة التحركات الصينية التي تسعى للسيطرة على موانئ عدن كنقطة عبور رئيسية على خط الحرير التجارية ضمن مبادرتها " حزام وطرق " وهو ما شكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، دفعها لزيادة تواجدها العسكري في شرق ووسط القارة وعلى سواحلها لمنع التمدد الصيني المتزايد ، من ناحية أخرى ، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية حملة دعائية ، ضد الوجود الصيني في إفريقيا عموماً ، وذلك بتوجيه الانتقادات للسياسة الصينية وتوجيه اتهاماتٍ مباشرة لها ، مشيرة إلى أن السياسة الصينية تعتمد سياسة إغراق الدول الإفريقية بالديون حتى يسهل السيطرة عليها لاحقاً ، بالإضافة إلى الترويج بأنَ النموذج الصيني يعيق الديمقراطية، من خلال دعم الأنظمة الديكتاتورية [101] .

في الوقت نفسه الذي تواجه فيه الولايات المتحدة الأمريكية خطر التوسع الصيني في إفريقيا ، تشهد تنافساً جديداً على النفوذ تمثل بمحاولات روسيا استعادة موقعها الاستراتيجي في المناطق الإفريقية ، إذ أصبحت إفريقيا هدفاً رئيسياً في سياق تجديد روسيا لاستراتيجيات الدولية ، وعلى وجه الخصوص في ظل تعاظم تأثيرها على الصعيد الدولي . وقد بدأت في تنفيذ سياستها من خلال إعادة تموضعها في منطقة القرن الإفريقي ، التي تتمتع بأهمية استرتيجية ، في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة التي تتمثل بأنتشار الصراعات الإقليمية ، إذ تجسد التحركات الروسية في هذه المنطقة تحدياً لإعادة تشكيل النفوذ الجيوسياسي في منطقة البحر الأحمر [102] ، والتي ترتبط بمحاولات روسيا خلق نظام دولي متعدد الأقطاب ، لمواجهة تأثير القوى الدولية في مناطق الصراع على النفوذ ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية . إذ أن الوجود الروسي في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر ، لا يعزز من نفوذها بوصفها قوة دولية مؤثرة لمواجهة القوة الأمريكية فحسب ، وإنما سيكون له تداعياته لمد نفوذها إلى منطقة الخليج العربي ، التي تعد إحدى المناطق الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ، ويشكل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية وأمنها القومي . لذلك ، عمدت روسيا إلى تقوية علاقاتها مع بعض دول المنطقة ، عبر توقيع مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والتعاون النووي ، منها أثيوبيا وإرتتيريا ، فضلاً عن دول إفريقية أخرى [103] .

انطلاقاً مما سبق فأن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الأولى ، منذ نهاية الحرب الباردة ، أدت بها إلى تبني سياسة خارجية طموحة تتناسب مع أهدافها المتمثلة في زيادة نطاق مناطق نفوذها وإضعاف نفوذ الدول المنافسة لها . أصبحت القارة الإفريقية في صلب الاهتمام الأمريكي في سياق مشروعها العالمي السيادة الكونية ، نظراً للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها القارة الإفريقية ، شهد تراجعاً أمام بروز القوى الدولية الأخرى التي بدأت تدخل في منافسة معها ، في سعيٍ منها لكسر الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية ، وخلق نظام عالمي متعدد الأقطاب تلعب فيه الصين وروسيا دوراً محورياً يتناسب مع تصوراتها وامكانياتها .

الخاتمة :

إن موقع القارة الإفريقية في الساحة الدولية يتسم بالتعقيد والتغيير المستمر ، لاسيما مع وجود قوى مختلفة تشغل مكانةً على المستوى العالمي وعلى أرض القارة ، وأصبحت إفريقيا امتداداً استراتيجياً على جانب كبيرٍ من الأهمية بالنسبة للقوى الدولية وتطلعاتها المستقبلية لتحقيق طموحها في تعزيز موقعها العالمي .

ومن هنا يمكن إجمالي النتائج التي توصل لها البحث على النحو التالي :

1- تعد القارة الإفريقية اليوم من أبرز مناطق التنافس الدولي على موارد الطاقة ، إذ تتقاطع فيها المصالح الاوربية والامريكية والآسيوية . وبالنظر إلى الروابط التاريخية بين الطرفين ، فإنَّ استمرار الشركات الأوربية في استغلال موارد الطاقة الإفريقية يُعتبر سعياً لاستعادة نفوذها وتوسيع علاقاتها بالدول الإفريقية في مواجهة التحديات التي يطرحها التواجد الأمريكي والصيني .

2- أصبح العامل الاقتصادي دافعاً رئيسياً للقوى الدولية للتوجه نحو القارة الإفريقية ، التي اعتبرت ساحة لتحقيق طموحاتها الاستراتيجية ، إذ مثل النفط الإفريقي أحد أبرز العوامل التي جذبت تلك القوى ، والتي استخدمت استراتيجياتٍ وآليات متعددة سياسية وعسكرية واقتصادية ، مثل تكثيف الزيارات الرسمية وإنشاء قواعد عسكرية ، إبرام اتفاقيات ثنائية ، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال زيادة حجم التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية .

3- شكلت مسألة السيطرة على مصادر الطاقة الإفريقية ، وخاصة النفط ، من الأولويات في السياسة الخارجية للقوى الدولية ، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين ، إذ سعت الولايات المتحدة للسيطرة على المخزونات العالمية من النفط لتعزيز نفوذها الاقتصادي ، بينما تحتاج الصين إلى تأمين مصادر الطاقة لتغذية نمو اقتصادها المتسارع ، وقد أدى هذا إلى تصاعد التنافس بينهما .

4- أدركت الصين الإمكانيات الاقتصادية والاستثمارية الكبيرة التي تقدمها القارة الإفريقية ، وسعت لاستغلالها عبر تقديم مشاريع تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري وتيسير الوصول إلى الأسواق الإفريقية ، وزيادة استثماراتها في مجالاتٍ متعددة . ونجحت الصين بفضل سياستها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الإفريقية ، في كسب تأييد الدول الإفريقية ومنافستها للنفوذ الأمريكي والفرنسي .

5- انعكست الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية على سعي القوى الدولية للتنافس في بسط هيمنتها ، إذ انتهجت تلك القوى لنفسها استراتيجياتٍ تتمثل بالتدخل المباشر عسكرياً وأمنياً . تمثلت بتكثيف القواعد العسكرية ومحاولة السيطرة على تجارة السلاح والتحكم بها ، مستفيدة من الصراعات الداخلية في القارة . ونتيجة لذلك ، أصبحت إفريقيا في قائمة أولويات السياسة الخارجية للقوى الدولية ، ولاسيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين .

6- يبدو أنُ طموح الولايات المتحدة الامريكية بالانفراد بزعامة العالم بعد الحرب الباردة واجه تحديات دولية ، مع ظهور قوى جديدة مثل الصين وروسيا . التي تمكنت من استعادة مكانتها في القارة الإفريقية عن طريق التعاون وتوسيع شركاتها في مختلف المجالات ، وذلك باستغلال الصراعات والنزاعات الإقليمية بفتح اسواق جديدة لبيع السلاح الروسي وإقامة تحالفات وقواعد عسكرية بما يمنحها المزيد من النفوذ في مناطق القارة الإفريقية .

7- أفرز التنافس الدولي في إفريقيا فرصاً للدول الإفريقية ، مكنتها من معالجة الكثير من المشكلات التي كانت تعاني منها ، بفضل الميزات الاقتصادية التي قدمتها القوى الدولية ، وخاصة الصين التي ركزت على البعد الاقتصادي في علاقتها مع الدول الافريقية ، كما استفادت دول القارة من المزايا السياسية عبر تنظيم المؤتمرات والقمم والتي أعادت الاعتبار للقارة الإفريقية .

8- في المقابل أسفر التنافس الدولي في إفريقيا عن انعكاساتٍ سلبية ، مما شكل تحديات حقيقية لأمن القارة ، عبر الاستراتيجيات التي توظفها تلك الدول التي تهدف إلى تعميق نفوذها وهيمنتها على قطاع الطاقة . وقد أدى ذلك إلى انعدام الأمن والاستقرار ، وازدياد تأزم الأوضاع الداخلية في معظم الدول الإفريقية .

الهوامش :

1- جميلة زيغم ، التنافس الإمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا دراسة حالة السودان ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر (2016-2017) ، ص222.

2- تفاقية لومي (Lomé Convention) : هي إطار تعاون تجاري وتنموي وقّع أول مرة في شباط 1975 في توغو بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حالياً) و71 دولة من أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ .(ACP) تهدف إلى تقديم تفضيلات تجارية، إعفاءات جمركية للمنتجات، ومعونات مالية لتطوير اقتصادات دول.(ACP) .للمزيد ينظر . جميلة زنغم ، المصدر نفسه ، ص132.

3- اتفاقية كوتونو (2000) هي معاهدة شراكة شاملة وُقِّعت في 23 يونيو 2000 في بنين بين الاتحاد الأوروبي و78 دولة من أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ(ACP) ، لتحل محل اتفاقيات لومي. هدفت إلى مكافحة الفقر، تعزيز التنمية المستدامة، والاندماج التدريجي لدول ACP في الاقتصاد العالمي على مدى 20 عامًا. للمزيد ينظر . راوية توفيق ، السياسة الفرنسية في إفريقيا الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد (24) – نيسان 2014، ص26.

4- جميلة زيغم ، المصدر السابق ، ص261 .

5- دخالة مسعود ، العلاقات الأوربية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسة ، جامعة الجزائر (2014-2015) ، ص249.

6- قانون بأغوا : وهو القانون الذي يعزز النمو والفرص ويعتبر قانون تجاري أمريكي يسهل ولوج المنتوجات إلى دول افريقيا جنوب الصحراء والى السوق الامريكية، ويعزز التنمية الاقتصادية"ويعجل في تأهيل وإدماج الاقتصادات الأفريقية" ضمن النظام التجاري العالمي، ويوفر إطار عمل للحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني على بناء القدرات التجارية للدول الافريقية وتوسيع الروابط التجارية مع الولايات المتحدة وافريقيا. للمزيد ينظر . رباحي أمينة ، قانون النمو والفرص أغوا الأمريكي الافريقي ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، مج13، العدد(2) ، 2020، ص197-216 .

7- محمد محياوي ، التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، جامعة أبو بكر بلقايد ، ، تلمسان ، الجزائر (2021-2022) ، ص104 .

8- محمد محياوي ، المصدر السابق ، ص92-93 .

9- هبة علي حسين ، فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد (31-32) ، (2019) ، ص21-22.

10- ابتسام محمد العامري ، الدور الصيني في إفريقيا دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، (د.ت) ، جامعة بغداد ، المستقبل العربي ، ص130 .

11- علي العطري ، التوجيهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الحاج خضر ، باتنة ، (2019-2020) ، ص203 .

12- شريفة كلاع ، البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا ، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني ، الجزائر ، (د.ت) ، ص223.

13- اكواس واياك : تُعدّ المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، وإيكواس منظمة إقليمية تضم 15 دولة عضواً، تأسست عام 1975، وتتمثل مهمتها في تعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المشتركة في منطقة غرب أفريقيا (وتشمل الدول الأعضاء: بنين، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وساحل العاج، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، والنيجر. لمزيد ينظر . فاطمة الزهرة عطية ، الأبعاد الجيواستراتيجية للتنافس العالمي حول الطاقة في منطقة شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر وليبيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة العربي ، 2017-2018، ص32 .

14- لمياء مخلوفي ، استراتيجية الحزام والطريق الصيني الجديدة وإفريقيا ، مجلة مدارات سياسية ، جامعة الجزائر ، العدد (1825) ، (2020- 2021) ، ص198 .

15- هبة علي حسين ، المصدر السابق ، ص22.

16- أسماء دريسي ، الأبعاد الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني – الإفريقي ، الجزائر ، (2009) ، ص16.

17- توفيق عبد الصادق ، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا ، مجلة سياسات عربية ، العدد(108) ، (2013) ، ص109.

18- عبد الكريم صالح محسن ، العلاقات الصينية الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة ، 25تشرين الثاني ، على الرابط الآتي : https//kiabat.com.

19- مجموعة مؤلفين ، القرن الإفريقي وشرق إفريقيا .. الوقع والمستقبل ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، (2016) ، ص4.

20- BpStatistical Review of world Energy Whats Inside? June 2011,p25

21- According to : Us . Department of State, Obama Launches Major African trade Initiatve Washington 2013, on Link, p34

22- بارك أوباما (20 كانون الثاني 2009 - 20 كانون الثاني 2017) : باراك حسين أوباما الثاني المعروف باسم باراك أوباما، هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة من ، عضو في الحزب الديمقراطي، وأول رئيس من أصول أفريقية يصل للبيت الأبيض. للمزيد ينظر. ابراهيم حسني ، إدارة اوباما وأمن الطاقة في إفريقيا ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ، مركز البحوث الإفريقية ، القاهر ، العدد6 ، 2009-2010 ، ص12.

23-كريس آلدن ، الصين في إفريقيا شريك أم منافس ، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي ، ط1، بيروت ، الدار العربية للعلوم والنشر ، (2009) ، ص88.

24- وسام بوقطة وسعاد نهيجة ، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه السودان 2000- 2015 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القسطنطينية ، الجزائر ، (2015- 2016) ، ص50 .

25- كريس آلدن ، المصدر السابق ، ص95 .

26- عبد الحليم غزلي ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، (2015) ، ص330 .

27- كريس آلدن ، المصدر السابق ، ص90 .

28- عبد الحليم غزلي ، المصدر السابق ، ص337-338 .

29- محمد الطيب حمدان ، التنافس الفرنسي الأمريكي منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، ص61 .

30- ريمه كاية ، العلاقات الأمريكية – الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنه ، جامعة الحاج الخضر ، (2010- 2011) ، ص132 .

31- محمد الطيب حمدان ، المصدر السابق ، ص85 .

32- المصدر نفسه ، ص85 .

33- ادوارد غابريال : (1 إذار 1950- -) : هو دبلوماسي أمريكي شغل منصب سفير الولايات المتحدة لدى المغرب ، من عام 1997 إلى عام 2001، وهو حاليًا عضو في مجلس إدارة معهد السلام الأمريكي . للمزيد ينظر . محمد سليمان علي ، السياسية السياسة الخارجية الامريكية تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة "دول حوض النيل نموذجاً" ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية ، جامعة دمشق ، 2022-2023 ، ص45 .

34- حسين قوادره ، تاثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لمدة ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنه ، جامعة الحاج خضر ، (2018) ، ص23-24 .

35- راوية توفيق ، المصدر السابق ، ص29 .

36- جهاد عباس علي ، التنافس الامريكي الفرنسي في القارة الإفريقية بعد 2000 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2021 ، ص 88 .

37- راوية توفيق ، المصدر السابق ، ص30.

38- Hormeku Tetteh, USAfrica trade policv : In Whose interest , African Agenda ,

39- WWW. Developmentgap. Org/afpolicy.html

لبنى غريب عبد العليم ومجموعة مؤلفين ، السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا في ظل التغيرات الدولية الراهنة دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة الدراسات السياسية والاقتصاد ، العدد (2) ، جامعة السويس ، ص322-323 .

40- فرانسوا هولاند (مواليد 1954 - -) هو سياسي فرنسي اشتراكي، شغل منصب رئيس الجمهورية الفرنسية الخامس عشر بين عامي(2012 -2017) ، وتميزت مدة حكمه بأصدار قرارات اقتصادية واجتماعية، منها خفض رواتب المسؤولين، وواجه تحديات أمنية كبيرة مثل هجمات نيس، وعاد مؤخراً للساحة السياسية كعضو في الجمعية الوطنية عام 2024. للمزيد ينظر . جون حسين جازفينان ، التكالب على نفط إفريقيا ، ترجمة أحمد محمود ، ط1، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2014، ص167.

41- نيكولا ساركوزي(16 ايار 2007 - 15 ايار 2012): رئيس الجمهورية الفرنسية ، والده من أصول مجرية كاثوليكية أما أمه من أصول يهودية يونانية، نشأ في باريس. هو وزير داخلية فرنسي سابق ورئيس حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية. للمزيد ينظر . جون حسين جازفينان ، المصدر نفسه ، ص134.

42- مروة علي نيصافي ، التوجه الاقتصادي الصيني نحو القارة الإفريقية بعد العام 2000 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق ، ص108 .

43- فرانسوا فيون (4 نيسان 1954 - -) ولد في لو مان، هو سياسي فرنسي، كان عضوا في حزب التجمع من أجل الجمهورية الذي أصبح الاتحاد من أجل حركة شعبية والذي بدوره أصبح الجمهوريون.للمزيد ينظر. جميل مصعب محمود ، تطورات السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية ، دار مجدلاي للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، 2006 ، ص65 .

44- علي العطري ، المصدر السابق ، ص195 .

45- ابتسام العامري ، المصدر السابق ، ص 130 .

46- حسين قوادره ، المصدر السابق ، ص94.

47- باي الحبيب ، الاستثمارات الصينية بإفريقيا كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 30 نيسان ، 2014، ص6 .

48- صلاح مصطفى الأمين ، مصطفى محمد أبو درنة ، التوجه الصيني نحو إفريقيا دراسة في الدوافع والفرص والتحديات والآليات ، مجلة الاستاذ ، العدد (20) ، ج2، 2021 ، ص198 .

49- رافع علي المدني ، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا العلاقات الصينية – السودانية نموذجاً 2000- 2010 ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الاردن ، 2016 ، ص165 .

50- عبد السلام عبد الناصر الدهري ، ، المساعدات اليابانية ودورها في العلاقات اليابانية الإفريقية ، مجلة الجامعة الاسمرية ، الجزائر ، العدد (30) ، (د.ت) ، ص123 .

51- رتيبة برد ، العلاقات اليابانية الإفريقية ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد (30) كانون الاول ، 2016، ص58 .

52- عبد الحليم غزلي ، المصدر السابق ، ص460 .

53- ايناس سعدي عبد الله ، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية – السوفييتية 1945- 1963 ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ،2015 ، ص106 .

54- التقرير الاستراتيجي الافريقي 2006-2007 ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة ، 2007 ، ص78 .

55- صلاح الدين عبد الرحمن ، التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا ، بحث ملقى ضمن ندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا ، جامعة أم درمان الإسلامية ، الخرطوم ، 2004 ، ص88 .

56- عبد الحليم غزلي ، المصدر السابق ، ص440 .

57-صلاح مصطفى الأمين ، مصطفى محمد أبو درنة ، المصدر السابق ، ص191 .

58- كريس آلدن ، المصدر السابق ، ص70-71 .

59- اياد عبد الكريم واسراء جياد ، توجهات السياسة الصينية في إفريقيا جمهورية جنوب إفريقيا انموذجاً ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، مج3 ، العدد (18) ، 2009 ، ص237-239 .

60- سعد عبيد علون السعدي و مصطفى عبد الكريم ، التنافس الدولي والاقليمي في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا وانعكاساتها على الأمن في الشرق الأوسط ، مقالة علمية ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد 2019/8/20 ، ص138 .

61- بشير هادي عبد الرزاق ، سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا الواقع وآفاق المستقبل ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة الانبار ، العدد(52) ، (د.ت) ، ص277.

62- علي شعبان الأسطى ، التنافس الأمريكي – الفرنسي على إفريقيا ، رسالة ماجستير ، غي منشورة ، جامعة أم درمان ، السودان ، 2007، ص158 .

63- جهاد عباس علي ، المصدر السابق ، ص88 .

64- فيروز عيمور ، التنافس الامريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، غي منشورة ، جامعة الجزائر ، 2010-1011 ، ص129 .

65- جميلة زيغم ، المصدر السابق ، ص333.

66- لحسن الحسناوي ، دينامية التنافس الدولي على موارد الطاقة في إفريقيا وتداعياته ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (525) تشرين الثاني ، ص108-109 .

67- كريس آلدن ، المصدر السابق ، ص37 .

68- Wang,B,A.(2010), China-Afica political and Econmic Relation in the 21Century: an Analysis of Chinas New lnvolvement in to Africa . China: Jilin University ,p74.

69- عبد الله علي ، العلاقات السودانية الصينية ، التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 2006 ن مركز دراسات الشرق الاوسط وإفريقيا ، ص192 .

70- حمدي عبد الرحمن حسن ، العلاقات الصينية – الإفريقية ، شراكة أم هيمنة ، دراسات استراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد (172) تشرين الاول ، ص15-16 .

71- بان علاء كشكول ، الدور الأمني والعسكري الامريكي الجديد في إفريقيا 1991- 2012 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 2014، ص92 .

72- محمود ابو العنين ، افريقيا وتطور النظام الدولي ، الموسوعة الإفريقية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة ، مج5 ، 1997 ، ص90 .

73- لحسن الحسناوي ، المصدر السابق ، ص124 .

74- سعد عبيد علون السعدي و مصطفى عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص138 .

75- فضة صيفاوي ، الأمن الجيوطاقوي في التنافس الصيني الأمريكي على افريقيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2014- 2015 ، ص44.

76- هاني محمد مبارك ، السياسة الخارجية الأمريكية السودان أنموذجاً ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، برلين ، ط1 ، 2023 ، ص61 .

77- عبد الحليم غزلي ، المصدر السابق ، ص204 .

78- ارتبطت مدة تهميش القارة الإفريقية بمجريات الإحداث الدولية ، التي شغلت حيزاً مهماً في السياسة الأمريكية كحرب الخليج في الشرق الأوسط إضافة إلى انصراف الدول الأوربية والامريكية للاهتمام بدول أوربا الشرقية ، فضلاً عن تنامي ظاهرة النزاعات الداخلية المسلحة في القارة الافريقية والتي زادت من استبعاد القارة وأهميتها في النظام العالمي ، واصبح ينظر إليها بأنها مركز للعنف المسلح .للمزيد ينظر . مصعب جميل محمود ، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية ، دار مجدلاي للطباعة والنشر ، عمان ، 2006 ، ص127 .

79- رعاش صورية ، البعد الاقتصادي للسياسية الخارجية الصينية تجاه إفريقيا دراسة حالة نيجيريا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور ، (2017-2018) ، ص67 .

80- عبد الحليم غزلي ، المصدر السابق ، ص210 .

81- دحماني العيد ، الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2019 ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة عمار ثليجي - الأغواط ، الجزائر ، مج4، العدد(2) ، 2020 ، ص979.

82- ويليام جيفرسون كلينتون(1946- --) : هو سياسي ومحامٍ أمريكي، شغل منصب الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة من عام 1993 حتى عام 2001. وهو عضو في الحزب الديمقراطي، وقد شغل سابقًا منصب المدعي العام لولاية أركنساس بين عامي 1977 و1979، ثم حاكمًا للولاية من 1979 إلى 1981، ومن جديد من 1983 إلى 1992. للمزيد ينظر. مصعب جميل محمود ، المصدر السابق ، ص122.

83- عبد المنعم علي احمد البلولة ، التنافس الدولي على إفريقيا وأثره على السودان ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة أم درمان ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، السودان ، 2015 ، ص139 .

84- حمدي عبد الرحمن ، قضايا في النظم السياسية الأفريقية ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، القاهرة ، 1998 ، ص51 .

85- جورج بوش (1946- --) ، المعروف باسم جورج دابليو بوش بالإنجليزية أو جورج بوش الابن هو سياسي ورجل أعمال أمريكي ينتمي إلى الحزب الجمهوري، شغل منصب الرئيس الثالث والأربعين للولايات

المتحدة في الفترة من 2001 إلى 2009، وكان الحاكم السادس والأربعين لولاية تكساس في الفترة من 1995 إلى 2000. للمزيد ينظر مصعب جميل محمود ، المصدر السابق ، ص144.

86- عبد الحليم غازلي ، المصدر السابق ، ص213 .

87- رسل ياسين مزعل العبيدي ، التنافس الدولي على الطاقة في إفريقيا بعد أحداث 11أيلول 2011 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2012 ، ص154 .

88- محمد محياوي ، التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2021-2022، ص122.

89- عبد المنعم علي احمد البلولة ، المصدر السابق ، ص145.

90- المصدر نفسه ، ص149-150 .

91- علي شعبان الأسطى ، ، المصدر السابق ، ص110-111.

92- المصدر نفسه ، ص111.

93- اسماعيل زبطاري و سليم جداي ، التنافس الدولي فس السياسية العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المانيا ، ط1، ج1، 2020، ص88.

94- حمدي عبد الرحمن ، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا مجلة قراءات سياسية ، العدد (2) ، أب 2005 ، ص58 .

95- راوية توفيق ، المصدر السابق ، ص32 .

96- ون جياباو (ولد 1942- -) ، سياسي صيني بارز، شغل منصب رئيس مجلس الدولة (رئيس الوزراء) لجمهورية الصين الشعبية من(2003 – 2013) ، ويُعتبر مهندس الإصلاحات الاقتصادية الصينية خلال تلك الحقبة، عُرف بتوجهاته الإصلاحية، وكان يُلقب بـ "رئيس وزراء الشعب" لتركيزه على التنمية الريفية والاجتماعية، وعمل تحت قيادة الرئيس السابق هو جينتاو. للمزيد ينظر. مروة علي نيصافي ، المصدر السابق ، ص127.

97- عبد المنعم علي احمد البلولة ، المصدر السابق ، ص155.

98- بان علاء كشكول ، الدور الأمني والعسكري الامريكي الجديد في أفريقيا 1991-2012 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ص90.

99- بان علاء كشكول ، المصدر السابق ، ص90 .

100- فاطمة الزهراء بويدة و مراد بن قيطة ، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية ، مجلة قراءات سياسية ، العدد (5) ، أيلول (د.ت) ، ص225.

101- فاتن جباري ، إفريقيا والصين تحديات في عالم متغير ، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية ، القاهرة ، (د.ت) ، ص7 .

102- هديل حربي ذاري ، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي ، المجلة السياسية الدولية ، جامعة النهرين ، العدد(54) ، (د.ت) ، ص294.

103- هديل حربي ذاري ، المصدر السابق ، ص3 .

المصادر والمراجع :

1- ابتسام محمد العامري ، الدور الصيني في إفريقيا دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، (د.ت) ، جامعة بغداد ، المستقبل العربي.

2- شريفة كلاع ، البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا ، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني ، الجزائر ، (د.ت).

3- أسماء دريسي ، الأبعاد الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني – الإفريقي ، الجزائر ، (2009).

4- عبد الكريم صالح محسن ، العلاقات الصينية الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة ، 25تشرين الثاني ، على الرابط الآتي : https//kiabat.com.

5- مجموعة مؤلفين ، القرن الإفريقي وشرق إفريقيا .. الوقع والمستقبل ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، (2016).

6- كريس آلدن ، الصين في إفريقيا شريك أم منافس ، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي ، ط1، بيروت ، الدار العربية للعلوم والنشر ، (2009).

7- وسام بوقطة وسعاد نهيجة ، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه السودان 2000- 2015 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القسطنطينية ، الجزائر ، (2015- 2016).

8- عبد الحليم غزلي ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، (2015).

9- جون حسين جازفينان ، التكالب على نفط إفريقيا ، ترجمة أحمد محمود ، ط1، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2014.

10- جميل مصعب محمود ، تطورات السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية ، دار مجدلاي للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، 2006.

11- باي الحبيب ، ، الاستثمارات الصينية بإفريقيا كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 30 نيسان ، 2014.

12- رافع علي المدني ، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا العلاقات الصينية – السودانية نموذجاً 2000- 2010 ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الاردن ، 2016 .

13- ايناس سعدي عبد الله ، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية – السوفييتية 1945- 1963 ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ،2015.

14- التقرير الاستراتيجي الافريقي 2006-2007 ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة ، 2007.

15- عبد الله علي ، العلاقات السودانية الصينية ، التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 2006 ن مركز دراسات الشرق الاوسط وإفريقيا.

16- حمدي عبد الرحمن حسن ، العلاقات الصينية – الإفريقية ، شراكة أم هيمنة ، دراسات استراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد (172) تشرين الاول.

17- محمود ابو العنين ، افريقيا وتطور النظام الدولي ، الموسوعة الإفريقية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة ، مج5 ، 1997.

18- هاني محمد مبارك ، السياسة الخارجية الأمريكية السودان أنموذجاً ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، برلين ، ط1 ، 2023.

19- مصعب جميل محمود ، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية ، دار مجدلاي للطباعة والنشر ، عمان ، 2006.

20- حمدي عبد الرحمن ، قضايا في النظم السياسية الأفريقية ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، القاهرة ، 1998.

21- اسماعيل زبطاري و سليم جداي ، التنافس الدولي فس السياسية العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المانيا ، ط1، ج1، 2020.

22- فاتن جباري ، إفريقيا والصين تحديات في عالم متغير ، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية ، القاهرة ، (د.ت).

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية

1- جميلة زيغم ، التنافس الإمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا دراسة حالة السودان ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر (2016-2017).

2- دخالة مسعود ، العلاقات الأوربية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسة ، جامعة الجزائر (2014-2015).

3- محمد محياوي ، التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، جامعة أبو بكر بلقايد ، ، تلمسان ، الجزائر (2021-2022).

4- علي العطري ، التوجيهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الحاج خضر ، باتنة ، (2019-2020).

5- فاطمة الزهرة عطية ، الأبعاد الجيواستراتيجية للتنافس العالمي حول الطاقة في منطقة شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر وليبيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة العربي ، 2017-2018.

6- وسام بوقطة وسعاد نهيجة ، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه السودان 2000- 2015 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القسطنطينية ، الجزائر ، (2015- 2016).

7- محمد الطيب حمدان ، التنافس الفرنسي الأمريكي منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.

8- ريمه كاية ، العلاقات الأمريكية – الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنه ، جامعة الحاج الخضر ، (2010- 2011) .

9- محمد سليمان علي ، السياسية السياسة الخارجية الامريكية تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة "دول حوض النيل نموذجاً" ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية ، جامعة دمشق ، 2022-2023.

10- حسين قوادره ، تاثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لمدة ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنه ، جامعة الحاج خضر ، (2018).

11- جهاد عباس علي ، التنافس الامريكي الفرنسي في القارة الإفريقية بعد 2000 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2021.

12- مروة علي نيصافي ، التوجه الاقتصادي الصيني نحو القارة الإفريقية بعد العام 2000 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق ، 2022- 2023.

13- بان علاء كشكول ، الدور الأمني والعسكري الامريكي الجديد في إفريقيا 1991- 2012 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 2014.

14- فضة صيفاوي ، الأمن الجيوطاقوي في التنافس الصيني الأمريكي على افريقيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2014-2015 .

15- رعاش صورية ، البعد الاقتصادي للسياسية الخارجية الصينية تجاه إفريقيا دراسة حالة نيجيريا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور ، (2017-2018).

16- عبد المنعم علي احمد البلولة ، التنافس الدولي على إفريقيا وأثره على السودان ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة أم درمان ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، السودان ، 2015.

17- رسل ياسين مزعل العبيدي ، التنافس الدولي على الطاقة في إفريقيا بعد أحداث 11أيلول 2011 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2012.

18- محمد محياوي ، التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2021-2022.

ثالثاً: الموسوعات :

1- محمود ابو العنين ، افريقيا وتطور النظام الدولي ، الموسوعة الإفريقية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة ، مج5 ، 1997.

رابعاً : الصحف والمجلات :

أ – المجلات :

1- اراوية توفيق ، السياسة الفرنسية في إفريقيا الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد (24) – نيسان 2014.

2- هبة علي حسين ، فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد (31-32) ، (2019).

3- لمياء مخلوفي ، استراتيجية الحزام والطريق الصيني الجديدة وإفريقيا ، مجلة مدارات سياسية ، جامعة الجزائر ، العدد (1825) ، (2020- 2021).

4- توفيق عبد الصادق ، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا ، مجلة سياسات عربية ، العدد(108) ، (2013).

5- ابراهيم حسني ، إدارة اوباما وأمن الطاقة في إفريقيا ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ، مركز البحوث الإفريقية ، القاهر ، العدد6 ، 2009-2010.

6- لبنى غريب عبد العليم ومجموعة مؤلفين ، السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا في ظل التغيرات الدولية الراهنة دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة الدراسات السياسية والاقتصاد ، العدد (2) ، جامعة السويس .

7- صلاح مصطفى الأمين ، مصطفى محمد أبو درنة ، التوجه الصيني نحو إفريقيا دراسة في الدوافع والفرص والتحديات والآليات ، مجلة الاستاذ ، العدد (20) ، ج2، 2021.

8- عبد السلام عبد الناصر الدهري ، ، المساعدات اليابانية ودورها في العلاقات اليابانية الإفريقية ، مجلة الجامعة الاسمرية ، الجزائر ، العدد (30) ، (د.ت).

9- رتيبة برد ، العلاقات اليابانية الإفريقية ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد (30) كانون الاول ، 2016.

10- اياد عبد الكريم واسراء جياد ، توجهات السياسة الصينية في إفريقيا جمهورية جنوب إفريقيا انموذجاً ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، مج3 ، العدد (18) ، 2009.

11- بشير هادي عبد الرزاق ، سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا الواقع وآفاق المستقبل ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة الانبار ، العدد(52) ، (د.ت).

12- لحسن الحسناوي ، دينامية التنافس الدولي على موارد الطاقة في إفريقيا وتداعياته ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (525) تشرين الثاني.

13- حمدي عبد الرحمن حسن ، العلاقات الصينية – الإفريقية ، شراكة أم هيمنة ، دراسات استراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد (172) تشرين الاول.

14- دحماني العيد ، الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2019 ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة عمار ثليجي - الأغواط ، الجزائر ، مج4، العدد(2) ، 2020.

15- حمدي عبد الرحمن ، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا ، مجلة قراءات سياسية ، العدد (2) ، أب 2005.

16- فاطمة الزهراء بويدة و مراد بن قيطة ، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية ، مجلة قراءات سياسية ، العدد (5) ، أيلول (د.ت).

17- هديل حربي ذاري ، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي ، المجلة السياسية الدولية ، جامعة النعرين ، العدد(54) ، (د.ت) .

18- رباحي أمينة ، قانون النمو والفرص أغوا الأمريكي الافريقي ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، مج13، العدد(2) ، 2020 .

رابعاً : المؤتمرات والندوات :

1- شريفة كلاع ، البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا ، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني ، الجزائر ، (د.ت).

2- سعد عبيد علون السعدي و مصطفى عبد الكريم ، التنافس الدولي والاقليمي في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا وانعكاساتها على الأمن في الشرق الأوسط ، مقالة علمية ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد 2019/8/20.

خامساً: الكتب الاجنبية :

1- Wang,B,A.(2010), China-Afica political and Econmic Relation in the 21Century: an Analysis of Chinas New lnvolvement in to Africa . China: Jilin University

2- BpStatistical Review of world Energy Whats Inside? June 2011

3- According to : Us . Department of State, Obama Launches Major African trade Initiatve Washington 2013, on Link

سادساً : المواقع الكترونية :

1- Hormeku Tetteh, USAfrica trade policv : In Whose interest , African Agenda , WWW. Developmentgap. Org/afpolicy.html